ما جَوَّزه ابن يعيش (643هـ) على ضَعْفِهِ في شرحِ المفصّل "دراسةٌ نَحْويّة"

What Ibn Yaish (643 AH) permitted for his weakness in Sharh al-Mufassal, a grammatical study

Soha Hamed Albarqi

اسم الباحثة: سها حامد يوسف البرقي

المرتبة العلمية: باحثة دكتوراة

جهة العمل: معلمة لغة عربية

الدولة: فلسطين_ غزة

البريد الإلكتروني: sohahamed47@gmail.com :

الملخّص:

يقدّمُ البحث حُكماً نحوياً يحتاج إلى مزيد من الدراسة، وهو الحكم على وجهٍ نحويّ في مسألة ما، وهي الجائز الضعيف القبيح، أو العكس ومسألة أحسن القبيحين، التي تستوجب إعادة النظر في مسائل تلك الظاهرة ورصدها؛ ليلاحظ أنَّ ابن يعيش كان يصف بعض المسائل النحوية بالضعف، وكان يجوِّز الضعف في بعضها، كما أنّه يصف البعض منها بالقبيح، والآخر منها بالقبيح أيضاً لكنه يختار أحسن القبيحين منها، وهذا يؤكّد أنَّ الحكم النحوي عنده لم يكن بطريقةٍ عشوائية، إنما كان أمام رؤية متأصّلة تحتاج إلى قراءة فاحصة متأنية لتأسيسها، وقد كانت دراسة هذا الحكم من خلال كتابه شرح المفصل، وقد تناولتُ فيه النقاط الآتية: الأحكام النحوية عند النحويين وأنواعها (القبيح، الجائز، الضعيف)، والمسائل النحوية الجائزة المحكوم عليها بالضعف والعكس، والمسائل التي تندرج تحت أحسن القبيحين.

كلمات مفتاحية: (ابن يعيش، الأحكام النحوية، المسائل الجائزة المحكوم عليها بالضعف، أحسن القبيحين)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, الذي أنزل القرآن بلسانٍ عربي مبين, والصلاة والسلام على أشرف النبي الأمين, الذي أتاه الله جوامع الكلم فكان أبلغ البشر أجمعين, وعلى آله وصحبه وسلّمْ ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين,

وبعد:

يُعَدّ ابن يعيش أحد مشاهير النحاة الذين ألّفوا في علم النحو، ومن أشهر كتبه "شرح المفصّل"، والذي انتشرت بين دفتيه أحكاماً نحوية متعددة، منها: (القبيح، الجائز، الضعيف وغيرها)، والتي قد تناولها النحاة وبيّنوا حدودها، إلا أنَّ هناك بعض المصطلحات مزجت ما بين الجائز والضعيف في آن واحد، وهي تعد من الأحكام النحوية التي لم تجد حظّاً وافراً من الدراسة، فانتشر هذا الحكم عند ابن يعيش في كثير من مسائله النحوية، فتارةً يطلق عليه بالضعف النحوي، وتارةً رغم ضعفه إلا أنّه يجوّزه، والعكس، وتارةً أخرى يطلق عليه بالقبيحين، لكنه يختار الأحسن منها. فهذا يستوجب الدراسة، والوقوف على المسائل التي استند إليها في كتابه.

الهدف من البحث:

يمكن إيجاز أهداف البحث في النقاط الآتية:

1. تحديد مفهوم الجائز على الضعف عند ابن يعيش في كتابه.
2. دراسة أسباب الجواز عند ابن يعيش رغم وصفه بالضعف والقبح.
3. معرفة سبب اختيار أحسن القبيحين عند ابن يعيش.

منهج البحث:

يقتضي طبيعة البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي، والذي يرصد جميع مواضع الظاهرة، ومحاولة تحليلها؛ لاستنباط المعايير التي يفترض البحث أنَّ ابن يعيش استند إليها في الحكم بالجواز على الضعف والقبح، والعكس.

محاور البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد، وأربعة محاور، وجاءت على النحو الآتي:

المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة للموضوع.

التمهيد: ابن يعيش حياته ونشأته ومؤلفاته.

أولاً: الأحكام النحوية (القبيح، الجائز، الضعيف).

ثانياً: المسائل النحوية الجائزة المحكوم عليها بالضعف والقبح.

ثالثاً: المسائل النحوية القبيحة الضعيفة المحكوم عليها بالجواز.

رابعاً: مسائل تَندرج تحت (أحسن القبيحين) عند ابن يعيش.

يلي هذه المحاور خاتمة اشتملت على أهم النتائج، ثمَّ قائمة المصادر والمراجع

تتبع أهمية البحث من النقاط الآتية:

الدراسات السابقة:

1. **المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، د. هدى السراء، مجلة العلوم العربية، جامعة القصيم، المجلد (10)، العدد (2).**

تشترك هذه الدراسة مع موضوع البحث في تناولها لمصطلح القُبح، بالإضافة إلى تقسيمها إلى المسائل المحكوم عليها بالقبح، وأسباب الحكم بالقبح، وتختلف عن البحث في أنه أضاف إلى جانب القبح مصطلح القبح الجائز في نفس المسألة، حيث كان ابن يعيش رغم وصفه بالقبح كان يجيزه، وكان يتخيَّر من بين القبيح والأقبح جانب آخر وهذا ما أطلق عليه (أحسن القبيحين)، وهذا ما ميَّز البحث موضوع الدراسة.

2. **ما حَمَله ابنُ جني على قُبح أو ضعف في كتابه: الفَتح الوَهْبي على مُشكِلات المتنبي (دراسة نحوية)، أ.د عبد الرزاق علي حسين، جامعة الأنبار، كلية التربية للبنات، العدد الثامن عشر.**

تشترك هذه الدراسة مع البحث في تناولها لمصطلح الحكم النحوي (القبح والضعف)، وتختلف في أنَّ البحث أضاف المسائل النحوية الجائزة وغير الجائزة المحكوم عليها بالضعيف والقبيح، كما تناول المسائل التي تدرج تحتها مصطلح (أحسن القبيحين)، وهذا ما ميّز البحث موضوع الدراسة.

3. **القبيح عند الأخفش سعيد بن مسعدة من خلال كتابه معاني القرآن، خلود معمر، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، يونيو، 2017.**

اشتركت هذه الدراسة في البحث في تناولها لمصطلح القبيح، وهو أحد مصطلحات الضعف عند ابن يعيش، إلا أنَّ الدراسة تناولت فيه المواضع النحوية المحكوم عليها بالقبيح في كتاب معاني القرآن للأخفش، واختلف هذا عن البحث اسم كتاب الدراسة، كما زاد البحث عنه في المواضع الجائزة المحكوم عليها بالضعف والقبح.

التمهيد

ابن يعيش (553هـ)_ (ت643هـ)[1]

أولاً_ اسمه ونسبه:

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن حيّان القاضي بن بشر بن حيّان موفق الدين الأسدي، الموصليّ الأصل، الحلبيّ المولد والمنشأ، المُلَقّب موفق الدين النحوي، وكان يُعرَف (بابن يعيش) و(بابن الضائع)[2] .

ثانياً_ مولده ونشأته:

وُلِدَ ابن يعيش في الثالث من رمضان، سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة للهجرة (553هـ) في مدينة حلب، الذي نشأ وترعرع فيها، ولازمها معظم حياته[3] .

ثالثاً_ شيوخه:

ورد في كتب التراجم أنَّ ابن يعيش قد أخذ النحو عن علماء قلائل ليسوا بمشهورين، ومنهم:

1. فتيان أبو السخاء الحلبي النحوي (ت560هـ)[4] .
2. أبو الحرم مكي بن زبان الماكسيني (ت603هـ)[5].
3. أبو اليُمن الكندي (613هـ)[6].

رابعاً_ تلاميذه:

1. أبو عبد الله ابن عمرون الحلبي النحوي(649هـ)[7].
2. محمد بن عبد الله بن مالك (672هـ).
3. ابن خلكان(681هـ)[8].
4. ابن واصل النحوي(697هـ)[9].

خامساً_ مؤلفاته:

اقتصر ابن يعيش على تأليف كتابين فقط طوال حياته، وهما[10]:

1. شرح المفصل.

2. شرح التصريف الملوكي.
3. وأضاف بروكلمان مصنفين آخرين، وهما[11]:

- الأجوبة النحوية، وهو كُتيِّب في أربع ورقات أجاب بها عن أسئلة وُجّهت إليه، وكل ما فيه موجود في شرح المفصل.
- تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن.

فهذه هي الكتب التي نُسبت إليه، وتُعَدّ قليلة، إذا ما قورنت بعلمه الغزير، وعمره المديد، ولكن تُحسب له أنّه قد بثّ علمه للكثير من الطلاب الذين أفادوا منه، وأصبحوا من العلماء المشهورين.

سادساً_ مكانته عند العلماء:

لم يُذكر من قبل مؤرخيه إلا بالفضل والثناء عليه، وعلى علمه، وعلى مكانته التي لم ينافسه فيها أحد في زمانه:

1. فقال عنه ابن خلكان الذي عاصره وتتلمذ عليه: "كان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل"[12].
2. وقال عنه السيوطي: "كان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، طال عمره، وشاع ذِكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته"[13].

سابعاً_ حياته:

نشأ ابن يعيش في حلب، وأقبل على التعلم والتعليم في سن مبكّر، فقرأ وتتلمذ على خيرة شيوخها في تلك الفترة، وحصل على قدر كافٍ من المعارف والعلوم، مِمّا مَكَّنه من تصدر مجالس العلم والتدريس، كما رحل في مقبل عمره إلى بغداد؛ لطلب العلم من أبي البركات ابن الأنباري، ثمَّ ذهب إلى الموصل ودرس فيها الحديث[14].

ثامناً_ وفاته:

تُوفّي ابن يعيش في حلب في سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة (643هـ)، ودُفِنَ فيها في المقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل[15]

أولاً _ الأحكام النحوية

(القبيح، الجائز، الضعيف)

أولاً_ مفهوم الحكم النحوي:

1. **لغةً:** الحُكم بضم الحاء، وسكون الكاف هو مصدر من حكم بينهم بحكم، أي قضى بينهم، وعرَّفته المعاجم بأنه المنع؛ لأنه يمنع من الظلم، وجاء الحكم بمعنى العلم، والعدل، ويُقال لصاحب الأمر الحكيم العالم..[16].
2. **اصطلاحاً:** هو إسناد أمرٍ إلى آخر إيجاباً أو سلباً[17]، فالحكم على الشيء أنْ تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا[18]، ويعرّفه الأنباري بأنّه ما تثبته العلة[19].

ثانياً_ أنواع الحكم النحو

ذَكرَ سيبويه في كتابه أنواع الحكم النحوي، ولخَّصها على النحو الآتي:(واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأوْلى، وجائز على السواء)، وسأقتصر بالحديث عن الأحكام التي تتعلق بموضوع البحث، وهي الجائز والضعف بمفرداته: (القُبْح ، والقبيح).

1. القُبْحُ لغةً واصطلاحاً:

أ. لغةً:

القُبْحُ (بضم القاف) هو مصدر الفعل الثلاثي (قَبُحَ) بضم العين، وهو من" قَبُحَ فلان يقبُحُ قَباحةً وقُبْحاً فهو قبيح، وهو نقيضُ الحُسْن، عامٌ في كل شيء"[20].

ب. اصطلاحاً:

القُبْح والقبيح هما من أقسام الحُكم النحوي، وأشار سيبويه إلى هذا المصطلح في استعمالاته اللغوية، حيث قسَّم الكلام باعتباره إلى خمسة أقسام، فقال: منه مستقيمٌ حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كَذبٌ، ومستقيم قبيح، وما هو محالٌ كذبٌ، فأمّا المستقيمُ الحسنُ فقولك: أتيتُك أمس، وسآتيك غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامِك بآخره، كقولك أتيتُك غداً وسآتيك أمس، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: شَربتُ ماءَ البحر، وأمّا المستقيم القبيح فهو أنْ تضعَ اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا[21].

ويُلاحظ من تعريف القُبْح:

بأنّه مقصور على فساد اللفظ أو المعنى، وهو عند سيبويه مرافقاً لمصطلح الاستقامة الذي جعلها على درجات، منها: (مستقيم حسن، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيحٌ)، أي أنّ القبح عنده يكون للفظ والمعنى.

2. الجائز لغةً واصطلاحاً:

أ. لغةً:

ورد في المعاجم اللغوية بمعانٍ كثيرة، ومنها أَجَازَهُ يُجِيزه إذا أَعْطَاه، ويُقال الجواز بمعنى التساهل والتسامح، ومِنها مَن أَجازَ أمره يجيزه إذا أمضاه وجعله جائزاً[22]، أي أنَّه المار على جِهَة الصَّواب[23]

ب. اصطلاحاً:

هو "الذي لا يكون لا واجباً ولا مُمتنعاً"[24]، ويكون بإباحة الوجه النحوي، دون وجوب أو امتناع، ويكون عند تعدد الوجوه الجائزة في المسألة[25]، أي حكم وسط بين الواجب والمُمْتنع أو المستحيل، وهو الذي يكون فيه أكثر من وجه في اللغة، أو يمكن أنْ يكون على وجه وعكس، مثل جواز تقديم الخبر فيمكن تقديم الخبر على المبتدأ ويجوز عدم تقديمه[26].

3. الضّعْف لغةً واصطلاحاً:

أ. لغةً:

قال ابن فارس: إنَّ "الضاد والعين والفاء أصلان متباينان، يدل أولهما على خلاف القوة، ويدل الآخر على أنْ يُزاد الشيء مثله"[27]، والضُعْفُ خِلاف القوّة، وقد ضَعُفَ فهو ضعيف[28].

ب. اصطلاحاً:

الضعف هو من الأحكام النحوية، وهو "ما يكون في ثبوته كلام"[29]، وهو "ما انحط من درجة الفصيح"[30].ويرى البعض أنَّ الضعيف يُعَدّ منزلة من منازل القبح، ولكنه قريب منه [31]، ويستدلون على ذلك بنصوص سيبويه، ومنها قوله: وهذا المصطلح (قبيح ضعيف لا يجوز إلا في مواضع الاضطرار)[32].

ثانياً_ المسائل النحوية الجائزة المحكوم عليها بالضعف

يحكمُ ابن يعيش في كتابه على بعض الاستعمالات اللغوية بالجواز، مع ضَعْفٍ أو قُبْحٍ يَراهُ فيها، ومعنى هذا أنَّه يُكرِه ويقبح القياس عليها، وإنْ أَجَازها، وقد ورد ذلك عنده في ثلاث مسائل، وهي:

الرقم	المسألة النحوية	الصفحة
1	الابتداء بالوصف من غير استفهام، **جائز وإن كان فيه قُبْح.**	243/1
2	في حكم الجملة الاستثنائية، يجوز أنْ تكون(ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) أنْ تكون الجملة في موضوع الحال؛ لأنَّ الحال من النكرة **جائز، وإنْ كان ضعيفاً.**	79/2
3	في ما أُضمرَ على شريطة التفسير، وقلت (زيدٌ ضربتُ) بحذف الهاء وأنت تريدها، فهو **جائز عند البصريين على ضعف**	401/1

المسألة الأولى:

يقول ابن يعيش: "لو قلت: قائم الزيدان؟ من غير استفهام لم يجز عند الأكثر، وقد **أجازه ابن السراج**، وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل، **وإنْ كان فيه قُبْح**" (243/1).

التحليل والتوضيح:

إنَّ الفعل لقوته يعمل دون شرط أو قيد، أمّا اسم الفاعل فهو لضعف عمله يُشترط أنْ يسبقه شيء، أو يتقدم عليه، وإلا عُدّ قبيحاً، وفي ذلك يقول ابن يعيش في كتابه: " واعلم إنَّ قولهم: أقائم الزيدان، إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى (أيقوم الزيدان) فتمَّ الكلام به؛ لأنّه فعل وفاعل، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، ولو قلت: قائمٌ الزيدان من غير استفهام، لم يُجز عند الأكثر، وقد أجازه ابن السراج، وهو مذهب سيبويه؛ لتضمنه معنى الفعل، وإنْ كان فيه قُبْحٌ؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله كمبتدأ، نحو: (زيدٌ ضارب أبوه)، أو موصوف، نحو: (مررت برجل ضارب أبوه)، أو ذي الحال، نحو: (هذا زيدٌ ضارباً أبوه)، أو على استفهام أو نفي، بخلاف الفعل، فإنه يعمل معتمداً، وغير معتمد". (243/1).

خلاصة القول:

أجاز ابن يعيش وغيره مثل ابن السراج وسيبويه أنْ يُقال (قائمٌ الزيدان) من غير استفهام، **وإنْ كان فيه قُبْحٌ**؛ وذلك، لأنَّ قول (أقائم زيد) يحتمل معنيين[33]:

- المعنى الأول: أن تقصد أنّك قدمت الخبر كما في (قائمٌ زيد)، وأصل الكلام (زيد قائم) فقُدِّمَ الخبر لغرض من أغراض التقديم، كالتخصيص وغيره.
- ويحتمل أنْ يكون نحو قولنا (أقائم الزيدان) أي ليس من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما هو تعبير أشبه بالتعبير الفعلي، فهو يشبه: (قام زيد)، و(يقوم زيد) إلا إنّه عُدِلَ به من الفعلي إلى الاسم؛ للدلالة على الثبوت، فهو إنْ أُريد به هذا القصد وجب عند الجمهور سبقه بنفي أو استفهام، وإنْ أُريد به التقديم لم يشترط ذلك.

أي أنَّ **حجة مَن أجاز** قول (قائمٌ الزيدان) من غير استفهام، أو نفي، جعل الوصف مرفوعًا بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من الضمير، ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده[34]، وجاءوا بدليل ورود ذلك عند العرب في أشعارهم، وهو قول الشاعر[35]:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فلا تَكُ مُلْغِيًا ... مَقالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فهنا في (خبير بنو لهب) استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، وعليه فإنَّ (خبير): مبتدأ، و(بنو): فاعل سد مسد الخبر، وهم يرون أنَّ الوصف يعمل عمل الفعل وإنْ لم يسبقه نفي أو استفهام،[36].

المسألة الثانية:

يقول ابن يعيش: في حكم الجملة الاستثنائية "، وتقول في الحال: (ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً) فتنفي مَجيئه إلا على هذه الصفة... وقد يجوز من قولك: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) أنْ تكون الجملة في موضع الحال أيضاً؛ لأنَّ الحال من النكرة **جائزٌ، وإنْ كان ضعيفاً**". (79/2)

التحليل والتوضيح:

يقول ابن يعيش في حكم الجملة الاستثنائية إنَّ (إلا) تدخل بين الحال وصاحبه، مثل قولك: (ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً)، ونفى مجيئها إلا على هذه الصفة، ثمَّ قال بعد ذلك يجوز في قولك (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) أنْ تكون الجملة فيها في موضع الحال أيضاً، وعلَّل أنَّ الحال من النكرة **جائز، وإنْ كان ضعيفاً**.

- **وقال أبو حيان:** يجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً وقياساً، وإنْ كان دون الإتباع في القوة[37]. فابن يعيش هنا يوافق ما جاء به من جواز الحال نكرة.
- **وقال سيبويه:** يجوز مجيء الحال من النكرة، وإن لم تُوصف، وإنْ كان الإتباع هو الوجه والأحسن، فذهب إلى أنَّ ذلك مقيسٌ لا يُوقف فيه على ما ورد به السماع، وإنْ كان الإتباع في إعرابه صفةً أقوى[38]
- ويرى **ابن الشجري**[39] **والإسفراييني**[40]: إنَّ مجيء الحال من النكرة دون مسوغ ضعيف قبيح.

خلاصة القول:

- أجاز ابن يعيش مجيء الحال من النكرة؛ لأنَّ الحال يُؤتى به لتقيد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبه[41]، كما أنّه قال عنه ضعيفاً؛ لإمكان الحمل على الصفة مع مخالفته في الإعراب[42]، كما أجاز ابن مالك ذلك بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس[43].

- وافق ابن يعيش سيبويه والسابقين في جواز مجيء الحال نكرة. والصحيح عندي ما ذهب إليه كلٌ من ابن يعيش وسيبويه من صحة مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ، وإنْ كان دون الإتباع في القوة.

المسألة الثالثة:

يقول ابن يعيش: "في ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير، أنَّ هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعلُ والفاعلُ، فإذا قلت: "زيداً ضربتُه"، فإنه يجوز في "زيد" وما كان مثله أبداً وجهان: الرفعُ والنصبُ، فالرفع بالابتداء، والجملة بعده الخبرُ، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في "ضربتُه"، ولولا الهاءُ لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه، فإنْ حذفت الهاء وأنت تريدها، فقلت: "زيدٌ ضربتُ" **جاز عند البصريين على ضُعف**؛ لأنَّ الهاء وإنْ كانت محذوفة، فهي في حكم المنطوق بها.." (401/1)

التحليل والتوضيح:

يقول ابن يعيش في ما أُضمِرَ عامله على شريطة التفسير، إذا قلت: (زيداً ضربته) فيجوز في (زيد) الرفع والنصب، فالرفع يكون بالابتداء، والجملة بعده الخبر، كما جاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في (ضربته)، ولولا هذه الهاء لم يجز رفعه؛ وذلك لوقوع الفعل عليه، أما إنْ حذفت الهاء وقلت: (زيدٌ ضربتُ) **فجاز ذلك عند البصريين على ضُعف**؛ لأنَّ الهاء وإنْ كانت محذوفة، فهي في حكم المنطوق بها.

- **يقول ابن الحاجب:** إنَّ "الضمائر الواقعة للربط، وهي أن تربط الثاني بالأول، على ثلاثة أضرب: في باب الصلة والصفة والمبتدأ. ففي باب الصلة أنت في الضمير المنصوب بالخيار، إن شئت أثبته وإن شئت حذفته، مثال ذلك: (جاءني الذي ضربت). وفي خبر المبتدأ الأكثر إثباته، وقد جاء حذفها قليلاً، مثال ذلك: (زيد ضربت)، قليلا. والضمير في الصفة ليس كالاستواء في الصلة ولا كالقلة في خبر المبتدأ. وسر ذلك هو أن الصلة مع الموصول جزء واحد، فاستغني بالربط اللفظي عن التزام الضمير، وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية، فلذلك التزم الإتيان بالضمير في الغالب؛ ليحصل ال ربط بينه وبين الآخر. [44]

أي أنه قال يجوز الإثبات ويجوز الحذف رغم إنه ضعيف وبرر سبب هذا الضعف، بأنه؛ بمثابة الصلة بين الموصول وصلته، فلا يجوز حذفه، وأنَّ خبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية.

- **ويقول السيرافي:** إنَّ الهاء التي هي ضمير تُحذَف في (الصفة، والصلة، والخبر) فالصلة "الذي رأيت زيد" تريد (الذي رأيته)، والخبر (زيد أكرمت) أي (أكرمته)، والصفة مثل: (الناس رجلان، رجل أكرمت ورجل أهنت) تريد: (رجل أكرمته)، و(رجل أهنته) وإنَّ حذفها في الصلة، أحسن من حذفها في الصفة، وحذفها في الخبر قبيح جداً؛ لأنَّ عند حذف الهاء فلا يصل الفعل إلى شيء قبله، كما إذا قلت "زيد ضربته)، ثمَّ حذفت الهاء، قلت: (زيداً ضربت) فلنما لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء[45].

- كما يقول **أبو حيان الأندلسي:** يجوز الحذف في الضمير المنصوب بالفعل والوصف، وهو في الفعل كثير جداً، وفي الوصف نزر جداً، وقال إذا حذفت هذا الضمير المنصوب ففي توكيده والنسق عليه خلاف, مثاله: (جاءني الذي ضربت نفسه), (وجاءني الذي ضربت وعمراً), تريد: (ضربته نفسه), (وضربته وعمراً) [46]
- وقال **ابن هشام:** يجوز حذف الهاء؛ وذلك منعاً للالتباس [47]، و "أمال إليه ابن هشام بما في موافقته للبصرين.

خُلاصة القول:

- رأى ابن يعيش أنّك إذا قلت "زيداً ضربتُه"، فإنه يجوز في "زيد" وما كان مثله وجهان: الرفعُ والنصبُ، فالرفع بالابتداء، والجملة بعده الخبرُ، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في "ضربتُه"، ولولا الهاءُ لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه، فإنْ حذفت الهاء وأنت تريدها، فقلت: "زيدٌ ضربتُ" جاز ذلك عند البصريين على ضُعف؛ لأنَّ الهاء وإنْ كانت محذوفة، فهي في حكم المنطوق بها
- ذهب البصريون إلى أنَّ حذف الهاء من (زيدٌ ضربتُ) ضعيف، ولكنه جائز، وعلَّل ابن يعيش ذلك أنَّ حذف الهاء في حكم المنطوق، فوافق البصريين بطريقةٍ غير مباشرة، فمال البحث إلى هذا الرأي، ولا سيما أنَّ ابن هشام أجاز حذف الضمير منعاً الالتباس، وعندها فهو أخف في النطق وهذا الراجح عندي.

ثالثاً المسائل النحوية القبيحة الضعيفة المحكوم عليها بالجواز:

يحكم ابن يعيش على بعض الاستعمالات اللغوية بالضعف والمنع، وذلك لقباحتها، وقد ورد ذلك في ثلاث مسائل من كتابه، وهما على النحو الآتي:

الرقم	المسألة النحوية	الصفحة
1	الفصل بين المنفي ب(لا) وما أُضيف إليه **قبيح، وهو مع قبحه جائز**	105/2
2	قبح قولهم (هذا عبدُ الله كل الرجلِ)؛ لأنه ليس في لفظ (عبد الله) معنى يكون (كُلُّ الرجل) مبالغة فيه، **وهو مع قُبْحهُ جائز.**	236/2
3	تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين من غير تأكيده بالضمير المنفصل **قبيح، وهو جائز مع قبحه.**	226/2

المسألة الأولى:

يقول ابن يعيش: " إذا فصلت بين "كَمْ" ومفسِّرها في الخبر بشيء، فقلت: (كم بها رجلاً مصاباً)، عُدِلَ إلى لغةِ مَن ينصب، وإنْ كان لغة مَن يخفض بها مع غير الفصل أكثر لَقَبُحَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، **وهو مع قبحه جائز في الشعر**، وإذا قُبِحَ الفصلُ مع اعتقاد الإضافة، كان الاختيار الوجه الأول، وهو البناء، وإثباتُ النون في التثنية، وحذف الألف من الأب، فتقول (لا أبَ فيها لك)..."[48] (105/2).

التحليل والتوضيح:

يقول ابن يعيش:

- إذا قلت: (لا أَبَ لك) من غير ألفٍ: كان (الأب) مبنياً مع (لا)، ويكون الجار والمجرور في موضع الصفة، والخبر محذوف، أو يكون في موضع الخبر. (104/2).
- وإذا قلت (لا أَبا لك) مع وجود الألف كان (الأب) معرباً منصوباً؛ لأنّه مضاف ما بعد اللام، فالاسم بعد اللام مخفوض بإضافة المنفي إليه، لا باللام، ولا يتعلّق اللامُ هنا بشيء (104/2)

كما يقول إنَّ اللام في قولنا: (لا أبا لك) كأنّها ليست موجودة، فـ (أَبَا) مضاف، و(ما بعد اللام) مخفوض بإضافة (أبا)، ولمّا كان هذا التلازم والتلاحم قَبُح أنْ يُفْصَل بينهما بشيء، ولوكان الظرف والجار والمجرور، وفي ذلك يقول: " فإنْ فصلت بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور مع اللام المقحمة قَبُحَ عند **الخليل وسيبويه**[49]؛ لأنَّ اللام بمنزلة ما لم يُذكَر، فالاسمُ بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه حاجز، نحو قولك: (لا مثل زيدٍ) فكما يُقْبَح (لا مثلَ بها لك زيدٍ)، قَبُح (لا أبَا فيها لك)، ألا ترى أنك إذا فصلت بين (كم) ومفسرها في الخبر بشيء فقلت: (كم بها رجلاً مصاباً) عُدل إلى لغةِ مَن ينصب، وإن كان لُغة مَن يخفِض بها مع غير الفصل أكثرَ، لقَبُح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وهو مع قُبْحه جائز في الشعر... وإذا قَبُح الفصل مع اعتقاد الإضافة كان الاختيار الوجه الأول، وهو البناء وإثبات النون في التثنية، وحذف الألف من (الأب)، فنقول: (لا يدَيْن بها لك)، و(لا أبَ فيها لك)" (105/2)

- **قال ابن مالك:** أما ذلك فهو جائز في الشعر، وقال بأنّه قد يُفصل في الضرورة بين حرف جرٍ ومجرور بظرفٍ أو جار ومجرور، وندر ذلك في النثر[50]؛ لأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر؛ لأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر[51].
- **كما قال سيبويه:** لم يسمع ذلك إلا في الشعر[52]، لذلك أجازه ابن يعيش في الشعر.

خلاصة القول:

- إنَّ ابن يعيش عَدَّ الفصل بين المنفي وما أُضيف إليه بظرفٍ، أو جار ومجرور مع وجود اللام المقحمة قبيح، وعلَّل سبب هذا القُبح أنَّ اللام بمنزلة ما لم يُذكر، وأنَّ الاسم بمنزلة اسمٍ، ليسَ بَيْنَهُ وبين المضاف إليه حاجز، وقولهم (لا أباك) في معنى (لا أبا لك) ولو لم يجيء باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في (لا مثل زيد)، فلمّا جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أنْ تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُنى به في النداء[53].
- رغم اعتبار ابن يعيش أنَّ الفصل بين المنفي وما أُضيف إليه بظرف، أو جار ومجرور مع وجود اللام المُقحمة قبيح، إلا أنَّه جَوَّزه في الشعر، وقال **وهو مع قُبْحه جائزٌ في الشعر**، وهذا من قُبيل الضرورة عنده.

- وافق ابن يعيش آراء النحاة (سيبويه، ابن مالك) في جواز الفصل في الشعر بين حرف جرٍ ومجرور بظرفٍ أو جار ومجرور، وهو للضرورة، وهذا مذهب أغلب النحاة، وهو الراجح لديّ، إلا أنه أضاف على جواز ذلك بأنه قبيح، وهذا يدل على وضوح شخصية ابن يعيش في شرح مسائله، وأنه لا يميل لتقليد غيره.

المسألة الثانية:

يقول ابن يعيش: ورد عن العرب أنهم قالوا: (أنت الرجل كل الرجل)، و(هذا العالم وحق العالم) جاءوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف، فإذا قالوا: (الرجل كل الرجل)، فمعناه: (الكامل في الرجال)...لو قيل (اللَّئيم جِدُّ اللئيم أو حَقُّ اللئيم)، لكان معناه المبالغة في اللؤم والجِدُّ، والحق هنا واحد، يُقال: (جَادَّهُ في الأمر) أي: حاقَّهُ، ولا يحسن: (هذا عبدُ الله كل الرجلِ)؛ لأنه ليس في لفظ (عبد الله) معنى يكون (كُلُّ الرجل) مبالغة فيه، **وهو مع قُبْحهُ جائز**. (235/2).

التحليل والتوضيح:

قال ابن يعيش عندما يُقال: (مررت برجل أي رجل، وأيما رجل، وجد الرجل، وحقّ الرجل) فإنَّ غرضها المبالغة في المدح، على اعتبار أنَّ (أي، وأيما، وجد، وحق) تُؤول بالكامل، المقصود أي: الكامل في صفة الرجولة، وإنْ قيل: (هذا عبد الله كل الرجل) لم يجز؛ وذلك لزوال العموم، ولأنَّ عبد الله ليس مما يُمدح به، كما يمدح بالرجل، لما يدخله من معنى الكمال[54]، والأصل أنّه وُضع لعموم صفة رجولته على الجنس كله، فنقضه للغرض أوجب وصفَهُ بالقبح.

فقال ابن يعيش في كتابه: "وقالوا (مررت برجلٍ أي رجل، وأيما رجل)، و(برجلين وأيما رجلين)، و(برجال أي رجال وأيما رجال) أرادوا المبالغة، فـ (أي) هنا ليس بمشتق من معنى يُعرَف، وإنما يُضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجبه ذلك الاسم، فكأنك قلت: (كامل في الرجولية)، وقالوا: (أنت الرجل كل الرجل)، و(هذا العالم وحق العالم) جاءوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف، فإذا قالوا: (الرجل كل الرجل)، فمعناه: (الكامل في الرجال)... وإذا قالوا: (هو العالمُ جِدُّ الرجل) فمعناه البالغ الكامل في العلم، وكذلك لو قال: (اللَّئيمُ جِدُّ اللئيم) لكان معناه المبالغة في اللؤم، الجد والحق هنا واحد، يقال: (جَادَّهُ في الأمر، أي (حاقَّهُ،) ولا يحسن: (هذا عبد الله كل الرجل)؛ لأنه ليس في لفظ (عبد الله) معنى يكون (كل الرجل) مبالغة فيه، **وهو مع قبحه جائز**؛ لأنه لو لم يُذكر (عبد الله)، وقال: (هذا كل الرجل) جاز، ودلَّ على معنى المبالغة والكمال، لأنَّ (عبد الله) رجل، فكأنكَ قلت: (هذا الرجل المدعو عبد الله كل الرجل)" (236/2).

خلاصة القول:

- قال ابن يعيش إنَّ هناك بعض الألفاظ تُؤول بالكامل، وتُستعمل في صفات المدح والذم، و يُراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف، مثل: (أنت الرجل كل الرجل)، يُراد به المبالغة في معنى المنعوت فالمقصود به أي الكامل في صفة الرجولة والرجال، أمّا إنْ قيل (هذا عبد الله كل الرجل) فلم يجز، ولم يحسن؛ لزوال العموم، والأصل أنّه

وُضِـعَ لعموم صـفة رجولته على الجنس كله، **فنقضـه للغرض أوجب وصـفه بالقبح وحكم عليه بأنّه قبيح**، فليس في لفظ (عبد الله) معنى يكون الرجل مبالغاً فيه[55].

- ورغم وصـف ابن يعيش قوله (هذا عبد الله كل الرجل) **قبيح إلا أنَّه أجازه**؛ وذلك لأنّه لو لم يذكر عبد الله، وقال: (هذا كل الرجل)، جاز ودلّ على معنى المبالغة والكمال، ولأنَّ (عبد الله) رجلٌ، فكأنَّك قلت: (هذا الرجلُ المدعوُّ عبد الله كلُّ الرجل)[56]، والنكرة في المدح كالمعرفة يدل على ذلك أنّك تقول: (مررت برجل كل رجل، وجدّ رجل، وهذا عالم حق عالم) فلما فرق بينهما في المدح واللفظ الذي يوجب المدح، كما لا فرق بين قولك: (مررت بالعالم الكامل في علمه) وبين قولك: (مررت برجل كامل في علمه)[57].
- وافق ابن يعيش آراء النحاة في هذه المسألة، و مذهب أكثرهم، وهو الراجح لدي.

المسألة الثالثة:

يقول ابن يعيش: إنَّ تأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تأكيده بالضمير المنفصل **قبيح، وهو جائز مع قُبْحه**، وهو من بعض المضمرات أقبح... (226/2).

التحليل والتوضيح:

يرى ابن يعيش أنَّ توكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تأكيده بالضمير المنفصل **قبيح، وهو جائز مع قبحه**؛ غير أنَّ الضمير المرفوع قد يكون مستتراً، وقد يكون ممثلاً في حرف واحد، هو تاء الفاعل، وقد يكون ممثلاً في حرفين هما (نا) الدالة على الفاعلين، فيُلاحظ أنَّ هناك تدرجاً عنده:

- يبدأ من المستتر، ثمَّ يزيد، فيتمثَّل في حرفٍ واحد، ثمَّ يزيد فيتمثل في حرفين، **والقبح** عند ابن يعيش تزيد درجته مع زيادة بُعد الضمير عن صورة الاسم، فعندما كانت (نا) الدالة على الفاعلين أكثر قرباً كانت أقل قبحاً، وعندما كانت (التاء) أقل قرباً من صورة الاسم كانت أكثر قبحاً من الأول، ثمَّ عندما انعدمت الصورة تماماً كان القبح أشد منهما (أشد من القبيح). أي لا يجوز توكيد المضمر المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بمضمر منفصل، وإذا لم يُؤكّد أو يتقدم عليه مضمر منفصل فهو قبيح:
- لأنّه عند توكيد المضمر المرفوع المتصل بالنفس أو العين لا بُدَّ أنْ نفصل بينه وبين المؤكد بمضمر منفصل، فيقال: (زيد جاء هو نفسه عينه)؛ ولأنَّ هذا المؤكّد خرج عن الأصل، فخرج بذلك عن حكم التوابع، فلم يُلْتَزَم فيه ما التُزم في غيره[58].
- ولأنَّ عند توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع، وأكّدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما، فمثلاً في قولنا "هند ذهبت نفسها"، يحصل الاشتباه، فكان لا بُدَّ علينا أنْ نقول: "هند ذهبت هي نفسها"، "وهند ذهبت هي عينها" وليس في هذا اشتباه، لهذا كان لا بُدَّ إذا أكّدتَ الضمير المتصل بالنفس أو بالعين أنْ تأتي بينه وبين المؤكّد بالضمير المنفصل[59]. أي أنه يقول إذا أكَّدت الضمير المتصل بالنفس أو العين، وهو مرفوع وجب الفصل بالضمير المنفصل؛ لأنَّ "المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكرهوا أنْ يُؤكّدوه أولاً بمستقلٍ من غير جنسه، وبمعناه وهو الضمير

المنفصل المرفوع ليكون تمهيداً لتأكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين، وكأنّهم فرّوا من أنْ يؤكّد الضمير بالاسم الظاهر الذي هو من غير جنس الضمير، وحينئذٍ قالوا أولاً نمهّد بأنْ يؤكّد بضمير منفصل، ثمَّ بعد ذلك يؤتى بالنفس والعين"[60]

- **وقال في ذلك السيرافي:** إنَّ توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس لا يُحسَن حتى يتقدم قبل النفس توكيداً، وإذا أكّدوا قبل النفس قالوا: (هند خرجت هي نفسها) زال اللبس، فلذلك اختاروا التوكيد[61].
- **وقال السيوطي:** لا يشترط في كون الفاصل ضميراً، لكن المشهور يجب أنْ يكون الفاصل هو الضمير المنفصل، مثل قوله (قوموا أنتم أنفسكم)، والفعل (قوموا) فيه ضمير متصل وهو الواو، وهذا ضمير رفع متصل بعامله، وإذا أردت توكيده بالنفس، لا يصحّ أن تقول: (قوموا أنفسكم) على أن يكون أنفس هو توكيد للضمير المتصل، بل لا بُدَّ أنْ يُفصل بينهما، كقولك (قوموا أنتم أنفسكم) أو (أعينكم)، ولا تقل (قوموا أنفسكم) ، وعليه لا بُدَّ من الفصل بين الضمير المتصل المرفوع والتوكيد إذا كان بالنفس والعين[62].

خلاصة القول:

1. يقول ابن يعيش إذا لم يؤكّد أو لم يتقدم عليه مضمر منفصل **فهو قبيح**؛ وذلك لأنّه عند توكيد المضمر المرفوع المتصل بالنفس أو العين لا بُدَّ أنْ نفصل بينه وبين المؤكّد بمضمر رفع منفصل، فمثلاً قولك (رُوَيدكم أنتم وعبد الله)، فـ (أنتم) هنا توكيد للمضمر المرفوع في النية لِمَا أُريد العطف عليه، كما أنَّ الأحسن في المضمر المرفوع أنْ يؤكّد ثمَّ يعطف عليه، أي تقول: (رُوَيدكم أنتم أنفسكم)، فهنا يُقبَح حملُ أنفسكم على المضمر بغير تأكيد من حيث قَبُحَ العطف به على المضمر من غير تأكيد[63].
2. **أجاز** ابن يعيش تأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدّم تأكيد مضمر منفصل عليه **رغم وصفه بالقبيح**؛ وذلك لأنه اختار أحسن القبيحين من بينهما:
   - فتأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد مضمر منفصل يعد (قبيح).
   - وتأكيده مع بعض المضمرات يعد (أقبح من القبيح).

فاختار ابن يعيش أحسن القبيحين منهما، وأجازه رغم وصفه بالقبح؛ لأنه أوْلى من توكيده مع بعض المضمرات التي يكون فيها أقبح من القبيح، فقولُك: (زيدٌ جاء نفسه) أقبح من قولك: (جئتُ نفسي)؛ لأنه في الأولى ربّما أوقعَ لبساً، وأمّا قولك (قمتُ نفسي) أقبح من (قُمْنا أنفُسنا)؛ لأنَّ في هذه المسألة الضمير بارزٌ، وهو على حرفين كالأسماء الظاهرة من نحو "يد" و "أبٍ"، وفي المسألة الأولى على حرف واحد، فكان بعيداً من المتمكنة (226/2).

3. رجَّحَ ابن يعيش آراء النحاة السابقين له، نحو (السيرافي، والسيوطي)، وهذا مذهب أغلبهم، وهو الراجح لديّ.

رابعاً_ المسائل التي تندرج تحت أحسن القبيحين

ورد عند ابن يعيش في كتابه مصطلح (أحسن القبيحين) بأنماطٍ مختلفة في بعض مسائله، والتي بلغ عددها (أربع مسائل) صرَّح فيها بذكر هذا المصطلح بصورة مباشرة، وهذه المسائل هي على النحو الآتي:

الرقم	المسألة النحوية	الصفحة
1	حذف المضاف وإبقاء عمَله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال... وقد ثبت حذف جواز حذف الجار في الاستعمال، وإنْ كان قليلاً، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين، فكان حمله على ما له نظير أوْلى، **وهو من قُبيل أحسن القبيحين.**	198/2
2	المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى "مع" يُحْمَل على ما قبله... **وهو من قبيل أحسن القبيحين.**	443/1
3	يلزم النصب في المستثنى إذا تقدّم، لأنَّه كان فيه وجهان قبل تقدّمه: البدل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار، والنصب جائز على أصل الباب، فلمّا قدّم المستثنى امتُنع البدل الذي هو الوجه الراجح، وتعيَّن النصب الذي هو المرجوح للضرورة، ومن النحويين **مَنْ يسميه أحسن القبيحين.**	52/2
4	تنكير ذي الحال قبيحٌ، **وهو جائز مع قُبحه.**	20/2

المسألة الأولى:

يقول ابن يعيش: "إنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، هو ضعيف، والعطف على عاملَيْن ضعيف أيضاً، فَلِمَ كان حَمْلُه على الجارّ أوْلى من حَمْله على العطف على عاملين؟ قيل: لأن حذف الجارّ قد جاء في كلامهم، وله وَجْهٌ من القياس... ولم يثبُت في الاستعمال العطفُ على عاملَين، فكان حملُه على ما له نظيرُ أوْلى، **وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن**" [64](198/2).

التحليل والتوضيح:

قال ابن يعيش إذا قيل: (ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة)، فإنَّ كلمة (بيضاء) تحتمل إعرابين:

- الأول: أن يكون مضافاً إليه لمضاف محذوف.
- والثاني: أنْ يكون معطوفاً على (سوداء),

فأمّا كونه مضافاً إليه، فهو قبيح؛ لأنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله يعد قبيح، وأمَّا كونه معطوفاً فهو أقبح منه؛ لأنَّ حرف العطف خَلَفٌ عن العامل، وهو نائب عنه، وما قام مقامَ غيره فهو أضعف منه في كافة الأبواب العربية، فلا يجوز أنْ يتسلّط على عَمِل الإعراب بما لا يتسلط ما أُقيمَ مقامهُ، فإذا أُقيمَ مقام الفعل لم يجز أنْ يتسلّط على عمل الجر، فلهذه العلّة لم يجز العطف عندهما على عاملَيْن، فعندما كان هناك وجود القبيح والأقبح منه كان اختيار القبيح أوْلى؛ وذلك لأنَّ له نظيراً دون الآخر، وعلى ذلك يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ حذف المضاف وإبقاء عَمَله ضعيفٌ في القياس، قليل في الاستعمال، أمَّا ضُعْفه في القياس، فلوجهين:

- أحدهما: أنَ المضاف نائبٌ عن حرف الجرّ، وخَلَفٌ عنه، فإذا قلت: (غلامُ زيدٍ)، فأصلُهُ: (غلامٌ لزيدٍ)... حذفت حرفَ الجرّ، وبقي المضافُ نائبًا عنه، ودليلًا عليه. فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجحفتَ بحذفِ النائب، والمنوب عنه...
- والوجه الثاني: أنَّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرّ، ولا يحسُن حذف الجار، وتَبَقيةُ عَمله، فمن ذلك قولُهم في المَثَل (ما كل سَوْداءَ تَمْرَة، ولا بَيْضاء شَحْمَة)، موضعُ الشاهد أنَّ ترفع" كُلاً "بـ" ما " الحجازية على أنّه اسمها،

وتخفِض" سوداء "بالإضافة[65] والفتحة علامة الخفض؛ لأنّه لا ينصرف لألف التأنيث الممدودة، و"تمرة" منصوب على أنّه خبر "ما"، والواو عاطفة، "وبيضاء" مخفوض أيضاً على تقدير إضافته إلى لفظ كلٍّ أخرى محذوفة (197/2).

❖ ويُلاحظ من إعراب الوجه الثاني[66]:

- أنَّ العطف فيه هو على معمولي عامل واحد، فما بعد العاطف في التقدير وهو(كل بيضاء) معطوف على اسم ما، وهو (كل سوداء)، (وشحمة) بالنصب معطوف على خبر ما، و(هو تمرة) المنصوب.
- العامل واحد وهو (ما الحجازية)، والعطف من باب عطف المفردات، وفي هذا الإعراب قبح، وهو تقدير حذف الجار، وهو لفظ (كل) الواقع مضافاً إلى لفظ (بيضاء)، وفي ذلك حذف للجار وتبقيه للمجرور.

- **وكان أبو الحسن الأخفش، وجماعةٌ من البصريين** يحمِلون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عاملَيْن، وهو رأي الكوفيين،[67] وذلك أَنَّ "بيضاء" جُرّ عطفاً على "سوداء"، والعامل فيها "ومَا كُلّ"، وقوله "شَحْمَة" منصوب عطفاً على خبر "ما"
- **وسيبويه والخليل:** لا يَرَيان ذلك، ولا يُجيزانه. والحجّةُ لهما في ذلك أن حرفَ العطف خَلَفُ عن العامل، ونائبٌ عنه، وما قام مقامَ غيره، فهو أضعفُ منه في سائرِ أبواب العربيةِ، فلا يجوز أن يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مُقامَه. فإذا أقيم مَقامَ الفعل؛ لم يجز أن يتسلّط على عَمَلِ الجرّ، فلهذه العِلة، لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْن، فلذلك حملوه على حذفِ المضاف.
- **وقال ابن مالك:** إنَّ العطف على عاملين هو بمنزلة تعديتين بمعدٍّ واحد، فلا يجوز ذلك[68]، كما قال: إنّ حذف ما دلَّ عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمعٌ على جوازه، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين المختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة أكثر أولى[69].
- **وقال السيوطي:** إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أوْلى، فالمجمع عليه أولى من المختلف فيه[70].
- **وأبو حيان الأندلسي:** قال يجوز رفع (أربعة) في قوله (مَن كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإنْ أربعة فخامس أو سادس) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وجرّها على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وجرّها على حذف المضاف وبقاء عمله، ونظائر الرفع أكثر[71].

خُلاصة القول:

إنَّ ابن يعيش استعمل وجهين من القبح في المسألة السابقة:

- أحدهما: قبيح.
- والآخر: أقبح منه.

وقام بترجيح الوجه الأول (القبيح) على الأقبح منه، وذلك كونه بين أمرين قبيحين، (إمّا أنْ يعطف على عاملين مختلفين، وإمّا أنْ يدعي حذف المضاف، وهو مع قبحه أهون الضررين وأقل القبيحين)؛ وذلك لأنَّ الفِرار من العطف على عاملين لضعفه قياساً واستعمالاً إلى حذف المضاف وحرف الجر مبقياً عملهما مع ضعف في القياس والاستعمال معاً لا بُدَّ فيه

من ترجيح[72]، فهو هنا بين أمرين كلاهما قبيح، وهو على ذلك رجَّح أحسن القبيحين، وأقلّهما قبحاً وأقربهما فحشاً، ورجّح المجمع عليه والذي أوْلى من المختلف فيه، وهذا الصحيح عندي.

- خالف ابن يعيش في هذه المسألة كلٍّ من (سيبويه والخليل)، وهذا يدل على أنّه لم يكم مجرد ناقلاً لآراء غيره، بل كانت له شخصية واضحة في آرائه وتعليلاته.

المسألة الثانية:

وفيها رأيان:

1. **ابن يعيش ويقول إنَّ:** "المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى "مع"، يُحْمَل على ما قبله، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[73]، وقال يجوز أن يكون "الشركاء" معطوفاً على ما قبله، وأنْ يكون مفعولاً معه... ولزم النصب ها هنا؛ لأنه قد كان فيما يُمكن فيه العطف جائزاً، نحو قولك: (ما شأنُ عبدِ الله وزيداً) فصار هنا لازماً، وهو من **قبيل أحسن القبيحين**"[74] (443/1).

التحليل والتوضيح:

- **قال ابن يعيش** إنَّ القرّاء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم، فيُقال: (أَجْمَعْتُ على الأمْر، وأَجمعتُه)، وذهب قومٌ إلى أنّه من هذا الباب مفعولٌ معه، وذلك لأنه لا يجوز أنْ يُعْطف على ما قبله؛ لأنه لا يُقال: (أَجْمَعتُ شُركائي)، إنما يُقال: (جمعتُ شركائي)، و(أجمعتُ أمري)، فلمّا لم يجز في الواو العطف، جعلوها بمنزلة (مَعَ)، مثل (جاءَ البَرْدُ والطَّيالِسةَ)... (442/1).

كما قال وروى الأصمعي عن نافع قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[75]، بوَصْل الهمزة، وفتح الميم، وعلى هذه القراءة، يجوز أنْ يكون (الشركاء) معطوفاً على ما قبله، وأنْ يكون مفعولاً معه، وأمّا قولهم: (ما لك وزيداً)، امتنع الرفع فيه؛ لأنَّ العطف على الكاف غير مراد، وامتنع الجر؛ وذلك لعدم جواز العطف على الضمير المخفوض، وعلى ذلك فالوجهان قبيحان، وهنا يختار ابن يعيش وجهاً آخر دونهما، وهو النصب، فيقول: "أمّا قولهم: (ما لك زيداً)، و(ما شأنك وعمراً)، فهو نصبٌ أيضاً، وإنّما نصبوا ههنا؛ لأنّه شريكُ الكاف في المعنى، ولا يصحّ عطفه عليها؛ لأنَّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ، والعطف على الضمير المخفوض لا يصحّ إلا بإعادة الخافض، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن؛ لأنّه ليس شريكاً للشأن، لأنّه لم يُرِد أنْ يُجمَع بينهما، وإنّما المراد: ما شأنُك، وشأنُ عمرو؟ (442/1).

- **وقال ناظر الجيش** : إنَّ (ما لك وزيداً وما شأنك وعمراً) يُمتنع العطف فيه على الضمير المجرور دون إعادة، ولكن ليس امتناع العطف مجمعاً عليه، فالكوفيين يجيزون ذلك، ووافقهم بعض البصريين، لذلك قُيِّدَ وجوب النصب في (ما لك وزيداً، وما شأنك وعمراً) إلى الأكثر؛ وذلك لأنَّ ابن خروف حكى عن الكسائي أنّه قال: إذا أوقعت "ما بال" و"ما شأن) على اسم مضمر، ثم عطف عليه اسم ظاهر كان الوجه في المعطوف النصب والخفض جائز، فصرح الكسائي بجواز الجر، وبه أقول لا على العطف، بل على حذف مثل ما جرّ به الضمير لدلالة السابق عليه[76].

2. **الرأي الثاني (سيبويه)، وقال:** فإنْ أرادَ ذلك كان مُلْغِزاً، يعني: إنْ أراد: (وما شأنُ عمرو)، كان خِلافَ المفهوم من اللفظ، فيكون المتكلّم به مُلْغِزاً، فلمّا لم يُجِز خفضُه، ولا رفعُه، حُمِلَ الكلام على المعنى، وجُعِلَ: " ما شأنُك"، و "ما لك" بمنزلة "ما تصنع"، فصار كأنّك قلت: " ما صنعتَ وزيد"، ولزم النصبُ هاهنا؛ وذلك لأنّه قد كان فيما يُمكن فيه العطف جائزاً، نحو قولك: "ما شأنُ عبد الله وزيداً"، و "ما لزيدٍ وأخاه"، فصار هنا لازماً،

وقال ابن يعيش وهذا من قُبيل أحسن القبيحين؛ لأنَّ الإضمار والحَمْل على المعنى فيه ضعف مع جوازه، والعطف على المضمر المخفوض ممتنع، فصار هذا كما لو تقدّمت صفةُ النكرة عليها؛ لأنَّ الحال من النكرة ضعيف، وتقديم الصفة على الموصوف مُمتنع، فحُمِلَ على الجائز، وإنْ كان ضعيفاً (443/1).

كما يُلاحظ أنَّ ابن يعيش ذكر في المسألة السابقة (ما لك وزيداً)، وجهان قبيحان، وهما: (امتناع الرفع فيه) و(وامتناع الجر

واستبعدهما معاً، واختار لنفسه وجهاً ثالثاً آخر مغاير عن الوجهين السابقين، وهو النصب؛ لأنه شريك الكاف في المعنى، ولا يصحّ عطفه عليه؛ لأنَّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ، والعطف على الضمير المخفوض لا يصحّ إلا بإعادة الخافض، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن؛ لأنّه ليس شريكاً للشأن، لأنّه لم يُرِد أنْ يُجمَع بينهما، وإنّما المراد: ما شأنُك، وشأنُ عمرو، أي أنَّ "جرّه يستلزم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار"[77]. كما إنّه رجَّح رأي سيبويه، وهذا المذهب سار عليه السابقين له، وهو الراجح لديّ.

المسألة الثالثة:

يقول ابن يعيش: " يلزم النصب في المستثنى إذا تقدّم، لأنَّه فيه وجهان قبل تقدّمه: البدل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار، والنصب جائز على أصل الباب، فلمّا قدّم المستثنى امتُنع البدل الذي هو الوجه الراجح، وتعيَّن النصب الذي هو المرجوح للضرورة، **ومن النحويين مَنْ يسميه أحسن القبيحين** [78](52/2).

التحليل والتوضيح:

استعمل ابن يعيش مصطلح (أحسن القبيحين) في المسألة السابقة، وذلك في وجهين مختلفين:

- أحدهما: ليس قبيحاً أصلاً.
- والآخر: جائز قبيح.

ومن ذلك اختار النصب للمستثنى المقدّم على المستثنى منه دون وجه البدل؛ لأنَّ البدل لا يجوز أنْ يتقدم على المبدل منه، واختيار النصب جائز على أصل الباب، رغم أنّه عدَّه من منزلة القبيح، فيقول: "هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوباً، وذلك المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه، نحوَ قولك: (ما جاءني إلا زيداً أحد)، و(ما رأيتُ إلا زيداً أحداً)، و(ما مررت إلا زيداً بأحدٍ)، وإنما لزم النصبُ في المستثنى إذا تقدّم؛ لأنه قبل تقدُّم المستثنى كان فيه وجهان: البَدل والنصبُ، فالبدل هو الوجهُ المختار... والنصبُ جائزٌ على أصل الباب، فلمّا قدَّمتَه، امتنع البدلُ الذي

هو الوجهُ الراجح؛ لأنَّ البدل لا يتقدَّم المبدل منه من حيث كان من التوابع، كالنعت، والتأكيد، وليس قبله ما يكون بدلاً منه، فَتَعيَّن النصبُ الذي هو المرجوح للضرورة، ومن النحويين من يسمّيه **أحسن القبيحين**"[79](52/2).

- **ويقول أبوحيان الأندلسي في ذلك:** إذا توسّطَ المستثنى منه وبين صفته نحو: (ما جاءني أحد إلا زيداً خير منك)، جاز فيه النصب على الاستثناء، والاتباع على البدل، وهو المختار عند سيبويه، وهو قول المبرّد ، وعن المازني اختيار النصب، وعنه اختيار البدل، وعنه وجوب النصب؛ لأنَّه نزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف، لأنك لو أبدلت من أحد، كان في حكم المطرح، ولو وصفت لم يكن في حكم المطرح؛ لأنَّ المبدل منه ملغي الجانب من بعض الوجوه، والموصوف ليس ملغي الجانب، فيتدافعان فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه، نحو: (ما مررت بأحد خير من زيد إلا ابنك بر بوالديه) فالظاهر أنَّ الخلاف قائم إلى على رأي سيبويه؛ فلأنك لم تقدمه على المستثنى، فالإبدال قائم، وإما على رأي المازني؛ فلأنك قد جئت بصفة بعد المستثنى، وإذا وجدت تعليله وجدته متجهاً[80].
- **وقال المبرّد:** والاستثناء المقدم نحو (ما جاءني إلا زيداً أحد) و(ما مررت إلا زيداً بأحد) وإنّما امْتنع البَدل هنا؛ لأنّه ليس قبل زيد ما تبدله مِنْه فصارَ الوَجْه الذي كانَ يصلح على المجاز لا يجوزهَا هنا غيره، وذلك أنَّكَ كنت تقول (ما جاءني إلا زيد) وتُجيز (ما جاءَني إلا زيداً) فلمّا قدمت المُستثنى بَطل وَجه البَدَل فَلم يبق إلا الوجه الثاني[81].
- **وقال الأشموني :** في قوله "وما لي إلا آل أحمد شيعة"، إنَّ (آل أحمد) كلام إضافي منصوب بإلا لتقدمه على المستثنى منه وقال إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

الأول: لا يكترث بالصفة، بل يكون البدل مختاراً، كما يكون إذا لم تذكر الصفة، وذلك كما في قوله: (ما فيها أحد إلا أبوك صالح)، كأنَّك لم تذكر صالحاً، وهذا رأي سيبويه.

والثاني: ألا يكترث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه، فيكون نصبه راجحاً، وهو اختيار المبرّد والمازني[82].

أي أنه كان قبل تقدمه يجوز فيه الوجهان: (النصب والبدل)، فالبدل هو المختار، والنصب على أصل الباب، فلمّا قدّم امتُنع البدل الذي هو الوجه الراجح؛ لأنَّ البدل لا يتقدم على المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد، فتعيّن النصب الذي هو مرجوح لأجل الضرورة[83].

خلاصة القول:

- ذكر ابن يعيش في المسألة السابقة مصطلح (أحسن القبيحين) في وجهين مختلفين أحدهما جائز، والآخر قبيح، واختار أحدهما وهو الوجه الجائز ، وعلّلَ سبب اختياره لهذا الوجه، وهو:

1. أنَّه لا يجوز تقدّم البدل على المبدل منه.
2. وأنَّ اختياره للنصب جائز على الأصل.

- رجَّحَ ابن يعيش آراء النحاة السابقين له، نحو (أبو حيان الأندلسي، والمبرد)، وهذا مذهب أغلبهم، وهو الراجح لديّ.

المسألة الرابعة:

يقول ابن يعيش: "تنكير ذي الحال قبيحٌ، وهو جائز مع قُبحه، لو قلت: (جاء رجلٌ ضاحكاً) لَقبُح مع جوازه، وجعلُه وصفاً لما قبله هو الوجه، فإنْ قدَّمت صفة النكرة نصبتها على الحال، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنَّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، وإذا لم يجز تقديمها صفةً، عُدِلَ إلى الحال، وحُمِل النصب على جواز (جاء رجلٌ ضاحكاً)، وصار حين قُدّم وَجُه الكلام، ويسميه النحويون **أحسنَ القبيحين**، وذلك أنَّ الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبحُ" (20/2).

التحليل والتوضيح:

قال ابن يعيش إنَّ إعراب (ضاحكاً) في (جاء ضاحكاً رجلٌ)، تحتمل وجهين من الإعراب، وهما:

- الأول: أنْ يكون حالاً.
- والآخر: أنْ يكون صفة.

وقد قبَّح ابن يعيش اعتباره حالاً؛ وذلك لأنَّ صاحب الحال لا يكون غالباً نكرة، ما لم يختص، أو يسبقه بنفي أو شبهه،[84]، وأقبح منه أنْ يكون صفة؛ لأنَّ الصفة لا تتقدّم على الموصوف، فعندما كان هناك القبيح والأقبح منه، كان عليه اختيار القبيح، والذي هو أَوْلى، وفي ذلك يقول في كتابه: "تنكير ذي الحال قبيحٌ، وهو جائز مع قُبحه، فلو قلت: (جاء رجلٌ ضاحكاً) لَكان قبيحاً مع جوازه، كما جعلُه وصفاً لما قبله وهو الوجه، فإنْ قدَّمت صفة النكرة نصبتها على الحال، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنَّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، وإذا لم يجز تقديمها صفةً، عُدِلَ إلى الحال، وحُمِل النصب على جواز (جاء رجلٌ ضاحكاً)، وصار حين قُدّم وَجُه الكلام، ويسميه النحويون أحسنَ القبيحين، وذلك لأنَّ الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبحُ[85]، فتخيَّر أحسن القبيحين منهما.(20/2).

- **وقال السيرافي في ذلك:** لا يجوز أن توصف الصفة بالاسم، فقبيح أنْ تقول: (فيها قائم)، فتضع الصفة بالاسم، كما قَبُحَ (مررت بقائم)، و(أتاني قائم)، فجعل (قائماً) في (قائماً رجل) وكان المبنيّ على الكلام الأوّل ما بعده، ولو حسن أن تقول: (فيها قائم) لجاز فيها (قائم رجل) لا على الصفة، ولكنّه كأنّه لمّا قال فيها (قائم)، قيل له: مَن هُو؟ وما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله[86].
- وأمّا **ابن الضائع** فذهب أنَّ صاحب الحال جائز تنكيره بما يسوّغ له ذلك، فمنه تقدم الحال عليه، كقولك: (هذا قائماً رَجُلٌ) فبالتقدُّم امتنع أنْ يكون صفة للنكرة؛ لأنَّ الصفة لا تتقدم على الموصوف، فتعين أنْ يكون حالاً[87].
- **وقال ابن بابشاذ:** "إذا كان في مسألة ما وجهان(قوي وضعيف)، وعرض ما يُبطل القوي، قُوِيَ الضعيف فجاز، وصار لا يجوز غيره، ألا ترى أنَّ صفة النكرة أحسن من الحال منها وأقوى، وأنَّ الحال من النكرة ضعيف جداً، فإذا عُرِضَ من التقديم ما يُبطل كونه الصفة جائزة مع جواز تقديم الحال صار الضعيف قوياً، فلذلك قُوِيَ: (جاءني رجل ضاحك)، وضعف: (جاءني رجلٌ ضاحكاً)، وإنْ قدَّمت (ضاحكاً) الذي كان ضعيفاً نصبته، فقلت: (جاءني ضاحكاً رجلٌ)، ولم يجز رفعه، وهو صفة، فقد صار الضعيف قوياً لما عرض في القوي ما يبطل كونه صفة"[88].

خلاصة القول:

- ذكر ابن يعيش في المسألة السابقة مصطلح (أحسن القبيحين) في وجهين مختلفين:

1. أحدهما: قبيح.
2. والآخر: أقبح منه

- وقام بترجيح أحدهما، وهو الوجه القبيح؛ لأنَّ صاحب الحال لا يكون نكرة، وأنَّ الصفة لا تتقدم على الموصوف فاختار أحسن القبيحين منهما، وهو تقديم صاحب الحال النكرة، فهو أولى من تقديم الصفة على الموصوف التي عدّها أقبح من القبيح؛ لأنَّ الصفة لا تكون إلا تابعة، والتابع لا يتقدّم على المتبوع، ولأنَّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول، وإنما كان الأمر الأخير وهو جعل الصفة المتقدمة على موصوفها النكرة حالاً من النكرة قليل الورود، لأنَّ أصل صاحب الحال أنْ يكون معرفة؛ لأنّه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أنْ يكون معرفة؛ لأنَّ الحكم على المجهول لا يفيد غالباً، إذ للحال شبه بالخبر، ولصاحبها شبه بالمبتدأ[89]، لذا كان على ابن يعيش أنْ يختار أحسن القبيحين، وهو تنكير ذي الحال.
- رجَّحَ ابن يعيش آراء النحاة السابقين له، نحو (ابن بابشاذ، ابن الضائع، والسيرافي)، وهذا مذهب أغلبهم، وهو الصحيح لديّ.

الخاتمة:

قال تعالى: {قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ}[90]

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, أحمده تعالى على نعمه العظيمة, حمداً معترف بسوابغ الإنعام, أحمده على ما وهبني من توفيق لإنجاز هذا البحث, وما منحني من صبرٍ لإتمامه،. وبعد الانتهاء من هذا البحث وقف على مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. وضوح شخصية ابن يعيش في مسائله وتعليلاته، فهو لم يكن مجرد ناقلاً لآراء غيره.
2. الحكم النحوي الضعيف لا يكون مستقلاً ثابتاً عند ابن يعيش، فإمّا أنْ يكون جائزاً قبيحاً، أو قبيحاً جائزاً، أو هو من قُبيل أحسن القبيحين، وهذا يجعله أقرب للوصف والعلة من كونه حكماً.
3. يغلب على ابن يعيش بيان العلة عند الحكم على المسألة بالضعف والقبح، دون توضيح سبب جوازه لها، فيكتفي بذكر علة القبح.
4. لم يكن ابن يعيش دقيقاً في استعماله لمصطلح (أحسن القبيحين)، فالمفهوم منه أنْ يصف وجهاً بالقبح، ثمَّ تارةً يصف وجهاً آخر بالقبح، ثمَّ يرجّح أقلهما قبحاً، وفي بعض المسائل أراه يخالف القبيحين، ويرجّح وجهاً ثالثاً غيرهما، كذلك في البعض الآخر يصف وجهاً بالجواز، ثمَّ يصف الآخر بالقبح، ثمَّ يختار الجائز، وسمّى كل ذلك (أحسن القبيحين)، وكأنه ساوى بين حكم الجواز وحكم القبح.
5. يتعلق القبح والضعف عند ابن يعيش في الغالب بالأحكام النحوية من رفع ونصب، أو تقديمٍ أو تأخير.

6. موافقة ابن يعيش لمعظم آراء سيبويه وآراء السابقين له، ومخالفته لهم في بعضها، مما يدل على وضوح شخصيته، وتحرره من التبعية والتقليد

7. هدف ابن يعيش من جواز بعض المسائل على ضعفها، أو قبحها تقصي الآراء النحوية فيها، ومناقشتها بالدليل والبرهان.

المصادر والمراجع:

---

(1) يُنظر ترجمته: وفيات الأعيان 46/7، وإنباه الرواه 39/4، وسير أعلام النبلاء 144/23، والعبر 181/5، والنجوم الزاهرة 174/6، والمختصر في أخبار البشر 174/3، وتتمة المختصر 2587/2، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة 289.

(2) يُنظر: وفيات الأعيان 46/7، وإنباه الرواه 39/4، وسير أعلام النبلاء 144/23.

(3) إنباه الرواه 39/4.

(4) إنباه الرواه 39/4.

(5) إنباه الرواه 32/3، وذيل الروضتين 58، ووفيات الأعيان 278/5.

(6) وفيات الأعيان 339/2، والتكملة لوفيات النقلة 383/2 ورقم ترجمته 1498، والبداية والنهاية 71/13.

(7) بغية الوعاة 231/1.

(8) البداية والنهاية 38/13، والعبر 334/5.

(9) بغية الوعاة 108/1، وطبقات ابن قاضي شهبة 250/2.

(10) ديوان الإسلام 410/4.

(11) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان 275/5.

(12) وفيات الأعيان 411/5.

(13) بغية الوعاة 351/2_352.

(14) وفيات الأعيان 48/7.

(15) يُنظر: وفيات الأعيان 411/5، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي 57/1، و صلة التكملة لوفيات النقلة، عز الدين الحسيني، 134/1، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي 206/8.

(16) تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 69/4، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1901/5.

(17) كتاب التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص93.

(18) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، تحقيق وشرح سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، ص248.

(19) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، ص121.

(20) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 53/3، وتهذيب اللغة، الأزهري، 75/4، ويُنظر: الصحاح، الجوهري 345/1.

(21) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1408هـ_1988م)،25/1_ 26.

(22) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ 326/5.

(23) منازل الحروف، الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت ص73.

(24) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1952م، 82/1.

(25) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي، دار الفلاح، عمان، ص63.

(26) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م، ص30.

(27) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، 362/3.

(28) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 1390/4.

(29) التعريفات، الجرجاني، ص138.

(30) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص575.

(31) ظاهرة القبح في كتاب سيبويه، ص24

(32) الكتاب، سيبويه 361/1

(33) معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، (1420هـ_ 2000م)، 167/1.

(34) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، 275/3.

(35) هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع. يُنظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمذاني 195/1.

(36) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، (1387هـ_ 1967م) 274/3.

(37) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي 74/3.

(38) الكتاب، سيبويه 117/2.

(39) أمالي ابن الشجري، الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1413هـ_ 1992م) 346/1..

(40) لباب الإعراب للإسفراييني، تاج الدين الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الرياض، ط1، 1405هـ، ص325.

(41) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد عبد الحميد، مطبوع مع شرح ابن عقيل،263/2

(42) شرح ألفية ابن معطي، ابن القواس الموصلي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405هـ، 564/2.

(43) شرح التسهيل، ابن مالك 331/2.

(44) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمان، الأردن، بيروت، (1409هـ_ 1989م)683/2

(45) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م، ط1، 471/1.

(46) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي 74/3.

(47) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1985، ط6، 167/1.

(48) شرح المفصل، ابن يعيش، 105/2.

(49) الكتاب، سيبويه 279/2.

(50) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي، تحقيق: محمد كامل بركات، دارالكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، (1387هـ_ 1967م) ص149.

(51) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي 286/1.

(52) شرح كتاب سيبويه، السيرافي 24/3.

(53) شرح كتاب سيبويه، السيرافي 17/3.

(54) التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، (1410هـ_ 1990م)، ط1، 229/1.

(55) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 345/2_346.

(56) شرح المفصل، ابن يعيش، 236/2.

(57) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 346/2.

(58) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق،438/2.

(59) شرح ألفية ابن مالك، ابن عثيمين، 10/51.

(60) شرح ألفية ابن مالك، الحازمي، 3/91.

(61) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي،144/3.

(62) همع الهوامع في شرح الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر 166/3.

(63) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، 161/1_162.

(64) شرح المفصَّل، ابن يعيش، 198/2.

(65) شرح المفصل، ابن يعيش، 197/2.

(66) أصول النحو، ص285.

(67) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، ص472.

(68) شرح التسهيل، ابن مالك، 378/3.

(69) شرح التسهيل، ابن مالك، 378/3.

(70) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص151.

(71) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، 321/11.

(72) شرح الإمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، 320/1.

(73) سورة يونس: 71.

(74) شرح المفصّل، ابن يعيش، 443/1.

(75) سورة يونس: 71.

(76) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1428هـ، ط1، 2071/4، ويُنظر: شرح الكافية للرضي 197/1، شرح التسهيل لابن مالك، 257/2.

(77) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، الفارضي، تحقيق: أبو الكميت: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت،

(1439هـ_2018م)، ط1 232/2.

(78) شرح المفصّل، ابن يعيش، 52/2.

(79) شرح المفصّل، ابن يعيش، 52/2.

(80) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة، رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1418هـ_ 1998م)، ط ط1، 1509/3.

(81) المقتضب، المبرد 397/4، يُنظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، 468/1.

(82) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني 509/1.

(83) شرح الأشموني 509/1، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر العيني 1091/3.

(84) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، 60/9.

(85) شرح المفصل، ابن يعيش، 20/2.

(86) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 450/2.

(87) اللمحة في شرح الملحة، ابن الضائع، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (1424هـ 2004م)، ط1، 387/1.

(88) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة العصرية، الكويت، 1977م، ط1، 393/2.

(89) أصول النحو، ص281.

(90) سورة يونس58/10